الاستثمار كوسيلة للحد من الفقر

فضل علي مثنى
قسم الاقتصاد الدولي-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن-اليمن
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.269

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز حجم ونطاق ومظاهر وأسباب الفقر في اليمن، وتقييم المناخ الاستثماري في اليمن وكذلك تبيان دور وأهمية الاستثمار الأجنبي في الحد من الفقر.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المنطقي، وذلك لتبيان العلاقات الترابطية بين ملامح ونطاق وآثار ظاهرة الفقر في اليمن، والوصول إلى آلية ناجحة مجربة لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، كما اعتمدت الدارسة على الطريقة الاستبيانية، لدارسة الاستثمار في اليمن وتوضيح مقوماته ومعوقاته.

وتوصلت الدراسة بصفة عامة إن مجالات الاستثمار تشمل على الاستثمارات المالية والحقيقية والاستثمار في المحفظة الاستثمارية، وفي ظروف اليمن فإن المجالات الاستثمارية محدودة ليس بسبب انعدام الثروة أو فرص توظيف رأس المال؛ وإنما بسبب انعدام الهياكل المؤسسية (القانونية والتنظيمية والإدارية والمعلوماتية وغيرها)، وبالمقابل نستنتج ان اليمن تمتلك مقومات استثمارية جيدة تتمثل في: تنوع الطبيعة والمناخ، وتوفر الثروات المختلفة النفطية والغازية والمعدنية والسمكية والزراعية، والميزة النسبية في موقعها الجغرافي، والخبرة التاريخية في مجال التجارة، والإمكانيات السياحية الواعدة، والعمالة الرخيصة، واحتياطي ضخم من رأس المال المهاجر، ورغم ذلك فمستوى الاستثمار منخفض ويعود سبب ذلك إلى انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وفي عدم استقرار أسس الملكية، وتخلف البناء المؤسسي للدولة.

المقدمة

إن ظاهرة الفقر ليست سمة يمنية حديثة معزولة، بل إنها ظاهرة تاريخية معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية. إن حجم ونطاق مشكلة الفقر في اليمن واسع وعميق، انعكست آثاره السلبية على شريحة واسعة من السكان حيث انخفض المستوى المعيشي لفئة كبيرة من السكان، إلى مستويات الفقر المدقع ويظهر ذلك في الحرمان المادي والذي يتجلى في انخفاض استهلاك الفقراء من الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، وسوء الوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة، والأصول المادية المختلفة، وفقدان الثقة بالمستقبل.

إن دواعي مكافحة الفقر للحد من آثاره الضارة، لا ينطلق من اعتبارات أخلاقية أو إنسانية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى ضرورة تخفيف حدة التوتر الاجتماعي وخلق مناخ ملائم للاستقرار والنمو الاقتصادي اليمني.

هناك وسائل وطرق وسياسات متعددة ومستديمة. وانطلاقاً من أهمية وخطورة هذه المشكلة، ووضع الحلول الممكنة لها جاءت دراستنا هذه.

أهداف الدراسة:

1. إبراز حجم ونطاق ومظاهر وأسباب الفقر في اليمن.
2. التعرف على الوسائل والطرق والسياسات المختلفة للحد من الفقر.
3. إعطاء لمحة عن مفهوم الاستثمار ومكوناته وأدواته.
4. تقييم المناخ الاستثماري في اليمن.
5. تبيان دور وأهمية الاستثمار الأجنبي في الحد من الفقر.

منهج الدارسة:

تم الاعتماد في الدارسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المنطقي، وذلك لتبيان العلاقات الترابطية بين ملامح ونطاق وآثار ظاهرة الفقر في اليمن، والوصول إلى آلية ناجحة مجربة لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، كما اعتمدت الدارسة على الطريقة الاستبيانية، لدارسة الاستثمار في اليمن وتوضيح مقوماته ومعوقاته.

وتم الاعتماد في الحصول على البيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدارسة، على المصادر الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى مصادر البنك الدولي، والأسكوا، والهيئة العربية لضمان الاستثمار.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية خاصة كونها تستعرض موضوعاً مهماً من أبرز المواضيع الرئيسية للحد من الفقر، وتعتبر الدراسة ضرورية كونها تستعرض الفقر في اليمن وأسبابه وتعمل على تحديد أساليب مكافحة الفقر وكيف يحصل الفقراء على عوامل الإنتاج الأساسية.

هيكلة الدراسة:

من حيث تحديد واقع أهمية الدراسة، والمنهجية، والأهداف تم استعراض أربعة محاور رئيسة للدراسة، وهي:

- الفصل الأول: مفهوم وخصائص وأسباب الفقر.
  - مفهوم الفقر وخصائصه في اليمن.
  - أسباب الفقر.
- الفصل الثاني: الاستثمار مفهومه وأشكاله ودوافعه وأدواته.
  - مفهوم الاستثمار وأهميته.
  - أشكال الاستثمار.
  - أهداف ودوافع الاستثمار وأدواته.
- الفصل الثالث: الاستثمار ودوره في الحد من الفقر.
- حصول الفقراء على عوامل الإنتاج الأساسية.
- الحد من الفقر عن طريق آلية الاستثمار.
- النتائج.

-المراجع.

الفصل الأول: مفهوم وخصائص وأسباب الفقر في اليمن

مفهوم الفقر:

إن الغنى والفقر مفهومان تاريخيان نسبيا. والأشكال التي يتجسد فيها كل من الغنى والفقر تتغير في سياق التطور الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي للمجتمعات البشرية. إن الفقر ظاهرة تاريخية، معقدة ذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وتاريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف الأزمنة والثقافات، إلا أن الإجماع يشير إلى أن الفقر هو حالة الحرمان المادي، التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي وسوء الوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية المختلفة الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة احتياجات المستقبل.

خصائص الفقراء في اليمن:

الخصائص الديمغرافية:

ويتمثل ذلك في كبر حجم الأسرة وخاصة في الأرياف والزواج المبكر الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل في الأسرة وبالتالي ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية والتي بلغت حوالي439,3% تعداد 1993م وتبلغ في الريف443% وفي الحضر 425% وذكر في مسح القوى العاملة أن نسبة الإعالة الاقتصادية أكثر بقليل من النتائج السابقة حيث وصلت إلى446% وهذا يعني أن فردًا يعيل أربعة ونصف تقريباً بما فيهم نفسه (9، ص16). كما أن

الأغلبية من الفقراء يعيشون في الريف أي نسبة 83% من الفقراء (10، ص84)، وتلعب الزيادة السكانية البالغة3,5% دورا مهما في زيادة أعداد الفقراء في اليمن.

التعليم لدى الفقراء:

لا يستطيع الفقراء تخصيص نسبة كبيرة من دخلهم المحدود للتعليم حيث ينفق الجزء الكبير من دخلهم لأجل توفير مقومات الحياة المعيشية (الأساسية) كما أن التسرب يكون بمعدلات عالية بين الفقراء؛ وذلك بسبب تخلف مستوى التعليم وتدني العائد العملي والمهني للتعليم وأخيرا ضغط ارتفاع الأقساط المدرسية على موازنة الأسرة الفقيرة. تشير التقديرات إلى أن نسبة الأمية في اليمن هي من أعلى المعدلات في العالم؛ حيث بلغت بين البالغين 75% للعام 2010م، هذا وتصل نسبة الأمية بين النساء إلى أعلى المعدلات أي 76% في المناطق الريفية لمن هن في سن عشر سنوات فما فوق.

الفقر والمرأة:

يعتقد عموما أن الفقر يلغي أعباء إضافية على النساء حيث يميل التمييز بين الجنسين لغير صالح المرأة. والأسرة الفقيرة التي ترأسها امرأة تعيش حرمان أشد من الأسرة التي يعيلها رجل بالدرجة الأولى بحيث تتدنى دخولهن ويُصبْن بالإرهاق المتواصل من العمل بسبب عدم مقدرتهن على تحمل أعباء الأعمال الشاقة. هذا وتشير المعلومات إلى أن 13% من الأسر الريفية ترأسها امرأة وتصل هذه النسبة إلى 30% في بعض المحافظات.

وضع الفقراء الصحي:

تنخفض مقدرة الفقراء على الوصول إلى الخدمات الصحية الكافية، سواء الرعاية الأولية أو الرعاية الثانوية؛ وذلك بسبب الكلفة الباهظة لتلك الخدمات. هذا وتصل وفيات الأطفال الرضع إلى 79,5 في الألف وتتوفر الخدمات الصحية الأولية لـ 81% من سكان الحضر مقارنة بـ32% من سكان الريف وعند معرفة أن 835 من الفقراء هم في الريف فيلاحظ تفاقم مشاكل الفقراء الصحية في اليمن.

الأوضاع السكنية والبيئية للفقراء:

يسكن الفقراء عادة في أماكن مكتظة، وخاصة في الحضر، بالإضافة إلى صغر مساحة سكن الفقراء في الريف وقذارات السكن وعادة يعيش الفقراء في مساكن عشوائية وغير مخططة وسوء حال مجاري الصرف الصحي وغياب أنظمة الصرف وتداخلها مع أنابيب شبكة توزيع المياه وتراكم النفايات وسط الشوارع وبين المنازل.

إضافة إلى هذه الخصائص العامة للفقراء هناك خصائص أخرى مرتبطة بالتخلف العقلي والإعاقة المنتشرة بشكل كبير في اليمن وخاصة في الريف حيث ينتشر الفقر. كما أن الكثير من الكوارث الطبيعية والمناخية كالزلازل والفيضانات والحرب 2010,2003,98 قد خلفت وراءها الكثير من الدمار على الثروات المختلفة وخاصة في الأرض الزراعية والثروة الحيوانية وتهديم البيوت وخسارة كبيرة في الممتلكات المادية والبشرية، الأمر الذي أدى إلى إضافة أعداد جديدة إلى عدد الفقراء الكثر في البلاد، هذا بالإضافة إلى انتشار ظواهر أخرى، مثل انتشار ظاهرة التسول في المدن اليمنية الرئيسة، وهذه الظاهرة مرتبطة بعوالم اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة.

أسباب الفقر في اليمن:

بعد استعراض المظاهر المختلفة للفقر يمكن التطرق إلى أسبابه الرئيسة (ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن هناك قدرًا من التداخل والتشابك بين مظاهر الفقر وأسبابه في واقع اليمن).

إن الفقر ليس ظاهرة جديدة في اليمن، لذا فإننا سنستعرض أسبابه كظاهرة تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية قديمة نسبية، وهي:

1- موروثات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، من العهود السابقة.

2- الاختلال الهيكلي في الاقتصاد وضعف بنيانه الاقتصادي، والذي انعكس على تدني إنتاجية القطاعات السلعية وأكثرها أهمية القطاع الزراعي، الذي يعمل فيه الجزء الأكبر من القوى العاملة.

3- انعدام الاستقرار السياسي بسبب كثرة الحروب والانقلابات والصراعات السياسية المتعاقبة، حيث حدثت في اليمن 5 حروب أهلية، وحربان نظاميتان، و7 انقلابات خلال فترة لا تتجاوز35عامًا وتوجت هذه الأحداث بالحرب الحالية.

4- فشل إستراتيجية التنمية التي قادتها الدولة، حيث كان نمط النمو-عموماً-لا يقوم على خلق فرص عمل كافية للفقراء وعلى توفير الأصول المادية كالأرض والبنى التحتية والائتمان والأصول غير المادية كالتعليم والتدريب والمعرفة.

5- تخلف، بل وانعدام-أحياناً-البنى المؤسسية للدولة والمجتمع، فالنظام الإداري فشل إلى حد ما في تأدية مهمته التوجيهية والتخطيطية والتنظيمية والرقابية؛ وذلك بسبب ضعف الهياكل الإدارية والمركزية الإدارية واتساع دائرة الفساد.

6- توالي الكوارث الطبيعية التي أصابت بعض المناطق، مثل: السيول، والزلازل، والجفاف، والتصحر، وانتشار الأمراض الزراعية بسبب المبيدات والأسمدة الكيماوية والتي زادت عدد الفقراء في الريف.

7- تدني الأجور، مقارنة بالأسعار العالية، وهبوط سعر العملة المحلية، الأمر الذي انعكس، في ضعف الادخار المحلي وما يقوده من تأثير على الاستثمار.

8- تعاظم الفقر، بسبب الضغط السكاني والاختلال الواسع في التوزيعات المكانية للسكان بين المدن والأرياف، وذلك لتمركز النمو في المدن الكبرى نتيجة للهجرة الداخلية.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من الفقر في اليمن

يعرف الاستثمار الأجنبي (الدولي) بأنه: "استثمار الشركات والأفراد في أصول حقيقية أو مالية خارج موطنهم من أجل تحقيق أهداف محددة" كما يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: "المال الوافد على دولة غير دولته، والمباشر، وهي صفة لأحد أشكال الاستثمار الأجنبي، وتعني: المستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله وهو الاستثمار والنماء والزيادة وفقاً لما وصفته القوانين الوطنية (المضيفة) من ضوابط وأحكام".

إن أكثر المجالات حساسية في الاقتصاد الدولي هو الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)، وذلك في ظروف العولمة السائدة في العالم حالياً، فبعض البلدان المتقدمة تسعى للحد منه في إطار حدودها لكن أكثر البلدان النامية تلهث في سبيل الحصول عليه، إلا أن ظلالا من الشك حولها قد برزت في السنوات الأخيرة وخاصة بعد الأزمة العاصفة في بلدان جنوب شرق آسيا والأزمات المتلاحقة كل ذلك لا يقلل من أهمية (FDI) كشكل هام للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة.

بلغ حجم (FDI) على المستوى الدولي في العام 2010م 970 مليار دولار، مقابل 950 مليار دولار عام 2005م بزيادة قدرها 4%. وكان نصيب مجموعة الدول الصناعية المتقدمة 84% منها، إلا أن نصيب هذه المجموعة في (FDI) 60%، في حين بلغ نصيب الدول النامية37%، ونصيب الدول ذات الاقتصاديات المتحولة 3%. وقد ارتفع نصيب البلدان النامية، ومنها البلدان العربية من 229 مليار دولار عام 2005م إلى 235 مليار دولار عام 2010م. بلغ نصيب البلدان العربية منها 6 مليار دولار أي 4,4% في عام 2010م مقابل 3,3 مليار دولار أي 2,6 في العام السابق، وقد استأثرت بلدان جنوب شرق آسيا بنصيب الأسد من (FDI) أي 63,3% في عام 2010م تليها بلدان أمريكا اللاتينية 13,5% أما من حيث ترتيب الدول النامية فتأتي الصين في المقدمة تليها البرازيل.

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي، ولكن عموما هناك شكلان رئيسان للاستثمارات الأجنبية، هما: المباشرة وغير مباشرة، ونقسم الاستثمار إلى الاستثمار المشترك والذي يشترك في مشاريعه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، أما النوع الآخر فهو الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي وشكل آخر هو الاستثمار في المناطق الحرة، وأخير وهو مشروعات أو عمليات التجميع.

أما الاستثمار غير المباشر فهو أنواع متعددة كالتراخيص واتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح والعقود الإدارية وعقود التصنيع وعقود امتياز الإنتاج الدولي من الباطن والتصدير والبيع والتسويق وتراخيص استخدام العلامة التجارية والخبرات التسويقية والإدارية والوكلاء وعقود اتفاقيات الوكالة والموزعين والمعارض الدولية.

يلاحظ من المعطيات أعلاه أن بعض البلدان قد حظيت بنصيب كبير من (FDI) بينما البعض الآخر لم يحرز النجاح المطلوب لاجتذابها خاصة البلدان الإفريقية التي بلغ نصيبها من (FDI) حوالي 4 مليار دولار فقط خلال عام 2007م ومرد ذلك إلى أن البلدان التي اضطلعت بسياسات قوية للإصلاح قد أحرزت نجاحا في اجتذاب(FDI) يفوق كثيرا ما تم في البلدان التي أجرت علميات للإصلاح يشوبها التردد.

تلعب (FDI) دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في ظروف تقارب البلدان المختلفة بما كفلته اتفاقية (الجات) الأخيرة من تحرير لحركة السلع والرأسمال بين البلدان المختلفة وفقاً لترتيب متفق عليه.

إن الدور الذي تقوم به (FDI) يتحدد في استخدام الموارد استخداماً أكثر فعالية كعامل مهم في تعجيل التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة، كما أنه يعد مصدرا مهما في تعجيل التنمية الاقتصادية، ومصدرا مهما للتمويل.

مفهوم الاستثمار وأهميته:

يقصد بالاستثمار بشكل عام: "أي مبلغ مالي أو جهد أو وقت يتم تشغيله أو تخصيصه في أمر ما كالأعمال التجارية أو التعليم الجامعي، على أمل زيادة الإيرادات أو المعرفة أو تحسين المهارات وبالتالي إنتاج المزيد من الدخل في المستقبل".

يمكن تعريفه اقتصادياً على أنه: "عملية إنتاج وشراء السلع التي لا تستهلك اليوم ولكن تستخدم في المستقبل لخلق الثروة". ويشمل ذلك الإنفاق الحكومي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية.

مالياً، هو عملية توظيف الأموال في أصول مالية، والتي قد تكون حصة في رأسمال ممثلة بأسهم أو حصة في قرض ممثلة في سندات أو شهادات الإيداع، بحيث تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية التي يتم شراؤها على أمل توليد الدخل في المستقبل. ويشمل الاستثمار المالي أيضاً شراء السندات أو الأسهم أو الممتلكات العقارية. بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار المبنى الذي تم بناؤه أو المنشأة المستخدمة لإنتاج السلع استثماراً. ويمكن أيضاً اعتبار إنتاج السلع اللازمة لإنتاج سلع أخرى استثماراً.

يمكن أن ينقسم الاستثمار إلى قسمين رئيسين، هما:

- استثمارات الدخل الثابت (Fixed Income Investment)، مثل: السندات(Bonds)، الودائع الثابتة (Fixed Deposits)، والأسهم الممتازة (Preference Share).

- استثمارات الدخل المتغير (Variable Income Investment)التي تشمل على ملكية الأعمال (Business Ownership)، وملكية الممتلكات (Property Ownership).

يتميز الاستثمار بأهميته المؤثرة على عالم المال والأعمال، وتلخص هذه الأهمية وفقاً للنقاط الآتية:

- يسهم الاستثمار بتحديد الأهداف المستقبلية عن طريق الاعتماد على الأبعاد الإستراتيجية الخاصة به، من خلال استخدام إحصاءات ومعطيات مناسبة، ومعرفة المخاطرة المترتبة على الاستثمار.
- تعتمد القرارات الاستثمارية على الموارد المالية، حيث يحتاج الاستثمار طويل الأجل إلى وجود أصول ثابتة، عن طريق الاعتماد على مجموعة من الموارد، مثل التمويل الذاتي للمنشأة، أو الاعتماد على التمويل الخارجي بهدف الحصول على الموارد.
- يؤثر الاستثمار على مستقبل المنشأة، مثل الاستثمارات المستخدمة في تطوير القدرة الإنتاجية؛ لأنها تغير في بنية المنشأة.

أشكال الاستثمار:

توجد مجموعة من أشكال الاستثمار التي تصنف وفقاً لعدة معايير محددة، وفيما يأتي معلومات عن أهم هذه الأشكال:

وفقاً لنوعه:

الاستثمار الاقتصادي: هو إنتاج الخدمات أو السلع المخصصة للاستثمار أو الاستهلاك، مثل المشروعات الاستثمارية الزراعية والصناعية.

الاستثمار الاجتماعي: هو السعي نحو رفع رفاهية الأفراد الاجتماعية، مثل المشروعات الثقافية، والرياضية.

الاستثمار الإداري: هو تطوير الأماكن الإدارية التي تهتم بالمحافظة على المجتمع، المباني العسكرية والحكومية.

استثمار الموارد البشرية: هو السعي لتحقيق التنمية البشرية التي تظهر في البرامج التدريبية، والتعليمية المقدمة للأفراد في الدولة.

وفقاً لأدائه:

الاستثمار الحقيقي: يعرف أيضاً باسم استثمار الأعمال أو المشروعات، ويعد الاستثمار حقيقياً عندما يوفر للمستثمر الحقوق في الحصول على أصول حقيقية، مثل الذهب والعقارات.

الاستثمار المالي: هو شراء حصة في رأس مال أو قرض توفر لصاحبها أرباحاً أو فوائد مضمونة بالقانون.

الاستثمار المعنوي: هو الاستثمار المعتمد على الحصول على معرفة أو أصول فكرية، مثل تنفيذ بحث علمي.

أهداف ودوافع الاستثمار:

دوافع المستثمر:

إن أهداف المستثمر التي يسعى إلى تحقيقها تتمثل في الحصول على المواد الأولية من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها، وكذلك الحصول على الإعفاءات الضريبية من خلال تفعيل النصوص القانونية في قوانين الاستثمار لحمايته القانونية والمحافظة على رأس ماله. بالإضافة إلى الأهداف الشائعة التي يسعى إليها كل مستثمر، وهذه الأخيرة تتمثل في ما يلي:

تأمين المستقبل:

فمثلاً عادة ما يقوم الأشخاص الذين بلغوا سنا معيناً، وهم على أبواب التقاعد بالاستثمار في الأسواق المالية حيث ميلهم لتأمين مستقبلهم يحملهم على استثمار ما لديهم من أموال في الأوراق المالية ذات العائد المتوسط المضمون دورياً مع درجة ضعيفة من المخاطرة.

تحقيق أكبر دخل جاري:

يركز المستثمر بالغ اهتمامه على الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد حالي ممكن بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.

تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول:

يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جاري مقبول مع نسبة زيادة مقبولة في قيمة رأس مال المستثمر على الدوام، حيث إن المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها تعتبر هدف المستثمر، ومضافاً إليها العائد المحصل.

حماية الأموال من انخفاض قوتها الشرائية نتيجة التضخم:

إن هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية، وعوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة.

حماية الدخل من الضرائب:

يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثماره هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث إنه إذا قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبية عالية.

تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة:

يميل إلى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون، حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية ويقبلون عندها ما يترتب على اختيارهم، إما بتحقق توقعاتهم أو فشلها وبالتالي تحملهم للخسارة.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الدول فهذه مجموعة من الأهداف التي يسعى المستثمرون لتحقيقها من خلال قيامهم بالاستثمار خارج موطنهم الأصلي نفصلها كالتالي:

الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها؛ حيث أن أجرة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً، وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة، وبالتالي هو عامل مشجع أيضاً للاستثمار وهدف يسعى المستثمرون للحصول عليه.

ومن أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق الأرباح في الدول المضيفة والتي تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها. بالإضافة إلى منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

تقليل المخاطر، إذ تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر فكلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

دوافع البلد المضيف للاستثمار:

تتمثل هذه الدوافع بتحقيق التقدم الصناعي والرقي بالمجتمع. ويمكن تفصيلها كالتالي:

1. الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
2. القضاء على أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
3. الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
4. التقليل من الواردات، وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محلياً.
5. تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.
6. محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي. أي تطوير حركة التجارة فيها.
7. أما الدول المتقدمة فغالباً ما يكون الهدف الرئيس لجذب المستثمرين إليها هو المحافظة على ميزان المدفوعات والمساهمة في النمو الاقتصادي.

أدوات الاستثمار:

يعتمد الاستثمار على مجموعة من الأدوات الخاصة به، وتشكل أصولاً مالية أو حقيقية تتبع لملكية المستثمرين، وتعد هذه الأدوات وسائط استثمارية تصنف إلى قسمين، هما:

الأدوات المادية:

المشروعات الاقتصادية: هي من أكثر أنواع الأدوات الاستثمارية المادية انتشاراً، وتشهد تنوعاً في نشاطاتها التجارية، والخدمية، والزراعية، والصناعية، وتسعى إلى إنتاج الخدمات والسلع التي تشكل حاجات الأفراد.

العقارات: هي استثمارات تعتمد على طريقتين، هما:

- **الاستثمار المباشر:** هو شراء المستثمر لعقار حقيقي، مثل الأرضي والمباني.
- **الاستثمار غير المباشر:** هو شراء المستثمر لسند خلال المشاركة بإحدى المحافظ الاستثمارية أو المصارف العقارية.

السلع:

هي المنتجات التي تتميز بخصائص استثمارية، وتمتلك أسواقاً خاصة بها تشبه أسواق الأوراق المالية، وقد تكون منتجات زراعية مثل القمح والشعير، أو منتجات طاقة مثل النفط والفحم، أو معادن ثمينة كالذهب والفضة، لكن الاستثمار عن طريق البضائع أو السلع محفوف بالمخاطر التي لها علاقة بأسعار المنتجات والتي قد تتغير وفقاً لتغير الإجراءات السياسية على قيمتها مثل أسعار النفط.

الأدوات المالية:

الأسهم(Stocks)

تعد الأسهم من أكثر أنواع الاستثمارات شهرة وشيوعاً في عالم الاستثمار، ويتم الاستثمار بالأسهم عن طريق قيام الشخص بشراء عدد من الأسهم التابعة لإحدى الشركات لتصبح تحت ملكيته الخاصة، ومن ثم يبدأ التداول بها. وبناءً على ذلك قد يحقق المستثمر ربحاً من الأسهم التي قام بشرائها وذلك عندما ترتفع أسعارها ويقوم ببيعها، وفي الوقت نفسه قد يتعرض سهمه للخسارة بسبب انخفاض سعره في سوق التداول.

وتقسم هذه الأسهم إلى نوعين، هما:

- **الأسهم العادية:** هي عبارة عن مستندات ملكية تمتلك قيماً سوقية، ودفترية، واسمية، فالقيمة الاسمية هي القيمة المدونة على سند السهم والقيمة الدفترية هي قيمة حقوق مليكة السهم ولا تتضمن الأسهم الممتازة، بل الأرباح والاحتياطات، أما القيمة السوقية فهي التي تشكل سعر بيع لاسهم في السوق الرأسمالي.

- **الأسهم الممتازة**: هي أسهم تمنح أصحابها حقوقاً خاصة بهم، مثل الأولوية في تحقيق الأرباح، وزيادة قيمة الريع نتيجة لتصفية الشركة، وتمتلك هذه الأسهم ثلاث قيم مثل الأسهم العادية، وهي: القيم الدفترية، والسوقية، والاسمية.

السندات (Bonds):

هي عبارة عن أدوات دين تلجأ لها الشركات أو الحكومات من أجل حصولها على تمويل لمشاريعها، إذ تقوم هذه الجهات التي قامت بشراء السند بالاحتفاظ به لفترة زمنية محددة مسبقاً فيما بينها وبين الجهة المقدمة للسند، ثم يمكنها أن تسترد قيمة السند الذي دفعته كثمن لهذا السند. وبالمقابل ستحصل على معدل فائدة وعوائد جيدة، وما يميز هذه السندات أنها منخفضة الخطورة مقارنةً بأنواع الاستثمارات الأخرى.

وتشمل السندات الأنواع الآتية:

- **السندات الصادرة عن الحكومة:** وتعرف باسم السندات الحكومية، وهي عبارة عن صكوك ذات مديونية طويلة ومتوسطة الأجل، وتصدرها الحكومات للحصول على موارد تساعدها على مواجهة التضخم أو تغطية العجز الاقتصادي.
- **السندات الصادرة عن المؤسسات**: هي عقود بين المنشآت (المقترضة) والمستثمرين (المقرضين)، ووفقاً لهذا الاتفاق يفرض الطرف الثاني مبلغاً مالياً للطرف الأول الذي يتعهد بأن يرده مع قيمة الفوائد المترتبة عليه في تاريخ محدد.

رأس المال المغامر أو الجريء(Venture Capital) :

يرتبط هذا النوع من الاستثمار بأصحاب الريادة في الأعمال والذين يتسمون بالجرأة والقدرة على القيام باستثمار عالي الخطورة. هناك مفهوم مبسط عند القيام بهذا النوع من الاستثمار، وهو أن الأموال التي أنفقتها لا تأمل كثيراً أن تعود أصلاً، ناهيك أن تحقق أرباحاً. ضخ تلك الأموال يكون في المشاريع المبتدئة وخاصة في عالم التكنولوجيا ومن أشهر الأمثلة شركات، مثل: (توتير) و(فيسبوك) و(أبل) و(غوغل) وإلخ.

العوائد الناتجة عن هذا الاستثمار لا تصدق وتستطيع تغيير حياة المرء رأساً على عقب ولكن في المقابل ترتفع المخاطر فيها. ولأن المخاطرة عالية بالنسبة للمستثمرين، عادة ما يحصلون على نسبة كبيرة من أسهم الشركة، وبالتالي حق إبداء الرأي في القرارات الهامة.

صناديق الاستثمار المشتركة(Mutual Funds):

تعرف على أنها: "مجموعة من أموال العديد من المستثمرين الذين قاموا باستثمارها في عدد من الشركات، وتدار هذه الصناديق من قبل مدير الصندوق الذي يقوم بدوره باختيار الشركات والنشاطات وأدوات الاستثمار الأخرى التي سيستثمر فيها أموال مجموعة المستثمرين المشاركين في صندوق الاستثمار".

أما الطريقة الأخرى التي تدار فيها صناديق الاستثمار فتكمن في توزيع المبالغ المالية الموجودة في الصندوق واستثمارها في عدد كبير من الأسهم أو السندات أو كليهما، وبالتالي فإن صناديق الاستثمار هذه قد تتعرض للمخاطر التي تنطوي عليها الأسهم أو السندات وذلك اعتماداً على الطريقة التي يتم الاستثمار من خلالها، لكن نسبة الخطورة تكون أقل لأن الاستثمارات متنوعة وموزعة على أكثر من جانب.

صناديق النقد المتداول Exchange – Traded Funds (– ETF):

تشبه هذه الصناديق صناديق الاستثمار المشتركة من حيث اتباعها لمؤشرات السوق، لكنها تعمل بطريقة معاكسة لصناديق الاستثمار إذ تم شراؤها وبيعها في البورصة، كما أنها مناسبة للمستثمرين الجدد؛ وذلك لأنها أكثر تنوعاً من الأسهم الفردية.

شهادات الإيداع (Certificates of Deposit):

تعرف على أنها: "شهادات ادخار وأداة استثمارية منخفضة الخطورة؛ وذلك لأنها محمية من قبل مؤسسة تأمين الودائع" فلو أنهى البنك الذي دفع الشخص له قيمة الشهادة فلن يخسر أمواله. وتكمن آلية عملها في قيام المستثمرين بمنح البنك مبلغاً معيناً من المال لفترة زمنية محددة، وعندما تنتهي هذه الفترة يحصل المستثمر على المبلغ الأصلي الذي دفعه زائد مقدار الفائدة المحدد مسبقاً وتجدر الإشارة إلى أنه كلما طالت المدة الزمنية لهذه الشهادة كلما ارتفع سعر الفائدة لها.

خطط التقاعد (Retirement plans):

هي وسيلة تساعد الأشخاص على الاستثمار إذ يمكنهم من خلالها شراء الأسهم والسندات المختلفة، وتتمتع هذه الخطط بميزة فريدة من نوعها والتي تنص على أن المستثمر لن يدفع ضرائب على الأموال التي يستثمرها في خطط التقاعد إلى حين قيامه بسحبها في التقاعد.

الدفعات السنوية(Annuities):

وهي نوع من أنواع الاستثمارات التي يقوم من خلالها الأشخاص بالتعاقد مع شركات تأمين، ويقومون بدفع مبالغ مالية محددة، وبالمقابل وبعد فترة زمنية محددة تقوم شركة التامين بدفع دفعات للأشخاص بشكل دوري، وقد تكون سنوية أو شهرية أو ربع سنوية وتستمر هذه الدفعات إلى حين وفاة المستفيد أو لفترة زمنية محددة بينه وبين شركة التأمين. كما تتميز هذه الدفعات بأنها منخفضة الخطورة لكنها ليست بمبالغ كبيرة أي أنها لا تعتبر مصدر أساسي للتمويل بالنسبة للشخص.

العملات الرقمية (Cryptocurrencies):

وهي نوع جديد وحديث من نوع الاستثمارات، إذ تعرف العملات الرقمية على أنها عملات يمكن للأشخاص شراؤها وبيعها عبر بورصات العملات الرقمية الخاصة بها، ويمكن استخدامها عند إجراء عمليات الشراء من التجار الذين

يقبلون بالتداول عن طريق تلك العملات، ومن أبرز الأمثلة عليها عملة البيتكوين (Bitcoin)، لكن يعاب على هذه العملات غياب أي دعم حكومي عليها، وأنها قد تتعرض للعديد من التقلبات وبالإضافة إلى ذلك فهي محفوفة بالكثير من المخاطر.

الفصل الثالث: الاستثمار ودوره في الحد من الفقر

إن فكرة التقدم الإنساني تهدف في الأساس إلى تحقيق الرفاه لكافة الناس، عن طريق القضاء على الفقر.

إن القضاء على الفقر له أسباب مختلفة منها أسباب أخلاقية أو إنسانية وأسباب سياسية. القضاء على دواعي الفقر يمكن أن يكون في آن واحد سبباً للنمو الاقتصادي كما هو نتيجة له، إن السبب الأخير يكمن في أن الفقر يشكل عائقاً لمشاركة البلد المثمرة في الاقتصاد العالمي.

يمكن القول إن لكل بلد خصوصياته في مجال الفقر ولهذا فإن أساليب الحد من الفقر لا تكون ذاتها في مختلف البلدان. إن على كل بلد أذن أن ينتهج إستراتيجية تتضمن توليفة من السياسات تناسب حالة الفقر فيه. ولكن من الضروري في تركيب هذه التوليفة ألا يغفل عنصر التضافر بين السياسات المقترحة.

إن الحد من الفقر لا يمكن أن يتم بدون بناء نموذج مميز للتنمية بحيث يكون النمو الاقتصادي ملتزم بالرفاه الاجتماعي. ولتحقيق ذلك يلزم القيام بالآتي:

1. تحسين إمكان حصول الفقراء على عوامل الإنتاج الأساسية (الأرض، والعمل، ورأس المال).
2. حيث العمل هو الأصل الأساسي للفقراء، يتعين خلق فرص للعمل تدر دخلاً أعلى من حد الفقر، من خلال الاستثمار الكثيف في رأس المال البشري والاجتماعي.
3. توفير الحماية الاجتماعية للفئات المعرضة لخطر الفقر، من خلال أشكال متباينة من شبكات الأمان الاجتماعي العامة والخاصة.

وانطلاقاً من الخبرة الدولية في مكافحة الفقر يمكن تحديد ثلاث إستراتيجيات رئيسة للحد منه تتمثل بالآتي: -

أ. النمو الاقتصادي العام:

وهو أكثر الطرق فعالية لمواجهة الفقر في الأجل الطويل، وذلك بجذب الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمالة والموارد المادية للبلاد، التي يمكن بدورها أن تخصص للبرامج الاجتماعية. غير أن ما يعيب هذه الإستراتيجية هو أن انسياب نمو الدخل إلى فئات معينة من السكان قد يستغرق وقتاً طويلاً.

ب. برامج خاصة لزيادة فرص كسب الفقراء:

إن سوء التغذية مثلاً هي من أسوء جوانب الفقر التي يمكن معالجتها عند إحداث النمو الاقتصادي العام عن طريق زيادة مقدار أو إنتاجية الأصول المادية للفقراء عن طريق إصلاح الأراضي أو تطوير الري وتوفير الائتمان لصغار المزارعين. أما الرأس المال البشري، فيمكن تحسينه عن طريق التعليم والتدريب يجب مراعاة ألا تكون إستراتيجية الحد من الفقر عائقًا للنمو الاقتصادي، وأن تفيد هذه الإستراتيجية الفقراء من السكان بالدرجة الأولى.

ج. برامج اجتماعية موجهة إلى الفقراء:

وتهدف هذه الإستراتيجية أساساً إلى تحسين مستوى معيشة السكان الفقراء، عن طريق تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية والمياه والمجاري. إن هذه التدخلات هي أكثر فعالية في الحد من الفقر في المدى القصير، ويمكن للزكاة أن تلعب دوراً هاماً في هذا الاتجاه. إن الإستراتيجيات المذكورة أعلاه يمكن أن تصنف إلى سياسات أكثر ملموسية بالارتباط بعامل الزمن الذي تحقق فيه هذه الإستراتيجيات وذلك إلى سياسات طويلة وقصيرة الأجل.

أولًا- السياسة الاقتصادية في المدى القصير:

1. إعادة توجيه الإنفاق الحكومي، بوضع إستراتيجية لمكافحة الفقر، من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات لإزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون التخلص من الفقر.
2. تحويل ما يقارب من50 % من إجمالي الناتج المحلي إلى الفقراء مباشرة، وذلك لتعويض المبلغ المقدم لدعم أسعار القمح، الذي سيتم إلغاؤه تدريجياً.
3. وضع الدارسات الاجتماعية والاقتصادية لقياس الفقر وتحديد جيوبه والعمل على معالجتها بواسطة توجيه الموازنة العامة للدولة من أجل التخلص من الفقر.
4. السعي لدى المؤسسات الدولية لدعم الجهود المكثفة لتطوير الخدمات العامة وخاصة التعليم والصحة.
5. وضع صندوق للضمان الاجتماعي ولتنمية الموارد البشرية وتخفيف آثار البطالة والمرض وتربية الأطفال والعجزة والشيخوخة.
6. تشجيع وتنمية المنظمات غير الحكومية للمساعدة في تخفيف حدة الفقر، حيث إنها الأساليب البديلة والفعالة لتقليل تكاليف الوصول إلى الفقراء.
7. تشجيع الهجرة إلى الخارج للعمالة متوسطة المهارة.

ثانيًا-السياسة الاقتصادية في المدى الطويل:

1. التوجه الفعلي نحو خلق تنمية مستديمة وتشجيع النمو الاقتصادي المتعزز ذاتياً.
2. تنمية الموارد البشرية بشكل عام باتخاذ حزمة من السياسات المطبقة على المدى الطويل.
3. تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء وغير الفقراء وذلك لضمان تقديم مجموعة خدمات الرعاية الصحية الأساسية

للسكان وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس وخاصة التعليم الأساسي.

4. إن تحسين الخدمات الصحية يتطلب وضع سياسة صحية واضحة تعالج على وجه التحديد كيفية تقديم الخدمات الصحية والعامة الأساسية والسريرية بمستوى جودة مقبولة وخاصة في الريف للفئات المحدودة الدخل، كما ينبغي تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية بتعاون كل من القطاع العام ولخاص والمنظمات غير الحكومية.

5. إن أولويات الحكومة في مجال التعليم هي تطوير المرافق التعليمية وتهيأتها بشكل ملائم لتكون مناسبة لاستقبال أعداد متزايدة من الطلاب. والتركيز يجب أن يكون بدرجة رئيسة لزيادة عدد الفتيات في التعليم العام.

6. تقليل عدد الفقراء في الريف عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الزراعة بهدف زيادة دخول سكان الريف باتخاذ عدد من الإجراءات، مثل: رفع الدعم الحكومي لأسعار القمح والدقيق، وتحسين الاستثمار في البنية التحتية في الريف، والاستفادة القصوى من الموارد المائية، وكذا تحسين الخدمات البحثية وتطوير الإرشاد الزراعي.

الحد من الفقر عن طريق آلية الاستثمار:

يعتبر المتوسط السنوي لدخل الفرد في اليمن متدنياً بشكل كبير، حيث إن متوسط الدخل على مستوى الفرد في الأعوام 1994-1997م يقع تحت خط الفقر المعتمد من قبل البنك الدولي (دولار يومياً للفرد) وتشكل شريحة محدودي الدخل والفقراء ما يتراوح بين 80-90% من السكان إضافة إلى ذلك فإن معدل النمو السكاني مرتفع ويصل3,5% سنوياً. وفي عام 2010م كانت نسبة 50% من القوى العاملة عاطلة عن العمل، ووصل معدل الإعالة الاقتصادية إلى439,3 وارتفعت نسبة من يعيشون عند خط الفقر أو أدنى وفقاً لتقديرات الباحثين إلى 62,5% من عدد السكان تقريباً.

بالنظر إلى المؤشرات أعلاه يمكننا التأكيد بأن مشكلة الفقر في اليمن ليست محدودة بحيث يمكن مواجهتها والحد من أثارها وتلافي تداعياتها من خلال استخدام وسائل الحل السهلة والسريعة؛ بل إن المعضلة كبيرة وخطرة ومن الضروري مواجهتها باستخدام الحلول الناجحة والحقيقية وغير المؤقتة. ومثل هذه الحلول لا يمكن أن نجدها إلا من خلال الإسراع والتعجل بالنمو الاقتصادي وخلق فرص التوظيف وزيادة دخل الفرد وبالتالي رفع مستوى المعيشة، من مستوياته المتدنية العالية.

نتائج الدراسة:

- إن الفقر ليست سمة يمنية حديثة معزولة؛ بل إنها ظاهرة تاريخية معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية وتاريخية يمكن أن تتفاقم في المستقبل القريب وتميل للتراجع على المدى المتوسط والبعيد.

- على الرغم من تعدد أنواع ومفاهيم الفقر فإن هذا لا ينفي جوهر الفقر باعتباره حالة من الحرمان المادي والذي يتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية، وتدني المستوى التعليمي، وسوء الوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة، والأصول المادية المختلفة، وفقدان الثقة بالمستقبل. إن الفقر عموماً هو انخفاض مستوى الدخل الفردي لدى بعض فئات المجتمع.

- إن نسبة الفقر في اليمن، والتي حددت حسب بعض المصادر بـ77%من عدد السكان في عام2012م؛ لا تعكس الوضع الواقعي حالياً، ونعتقد أن النسبة أكبر من ذلك بكثير، وقد تم تقديرها من قبلنا بـ85% تقريباً من أجمالي السكان، إن ذلك يعكس أن مشكلة الفقر في اليمن خطيرة للغاية، وتهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي إذا لم تتخذ الإجراءات الحكومية الضرورية للحد منها.

- إن خصائص الفقراء متشابهة في مختلف البلدان، وفي اليمن يمكن تمييزها في واقع حياتنا اليومي بدون جهود كبيرة. إن مشاهدة الفقر والفقراء في كل مكان هو دليل قاطع على كبر هذه المشكلة وخاصة في السنوات ما بعد عام 1994م، وكثرت بعد الحرب الحالية.

- إن الفقر ينتج الفقر حيث إن الفقراء لا يستطيعون مواجهة أدنى متطلبات العيش اليومي، وحجمهم يتزايد باستمرار ومصدره الطبقة الوسطى التي تفقد مقدرتها على البقاء في هذا التصنيف الاجتماعي للاهتراء المستمر لدخلهم الحقيقي. إن ذلك يشير إلى توسيع قاعدة الفقر في اليمن، وعلى النقيض من ذلك فإن الغنى يولد الغنى وإن الهوة بين الفقر والغناء بارزة وتزداد يوماً بعد يوم؛ وذلك تحت تأثير عوامل مختلفة منها انعدام الفرص المتساوية بين السكان والتمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

- إن أسباب الفقر في اليمن متعددة ومترابطة وقابلة للإدراك والقياس، وهي ليست وليدة اللحظة ولكنها قد تراكمت على مدى فترات طويلة إلا أنها أكثر جلاء وملموسية في الوقت الحاضر، فالأسباب تتوزع بين موروثات التخلف الاقتصادي القديم والحديث والمعاصر، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتخبط في السياسات الاقتصادية، وتخلف البنية المؤسسية للدولة الحديثة، وانعدام العدالة في توزيع الثروة الاجتماعية، وتدني دخل الفرد، وضعف التوظيفات الاستثمارية في اقتصاد البلاد.

- إن الحل التاريخي للفقر ليس عملية سهلة؛ بل معقدة للغاية ولا يمكن أن تتم بالحقنات المسكنة والتي تتخذ طابعاً مؤقتاً، ونثق بأن الحل التاريخي للفقر يكمن في النمو الاقتصادي،

وتوفير فرص التوظيف، وهذ لن يتم إلا من خلال الاستثمار بمفهومه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- وبصفة عامة فإن مجالات الاستثمار تشمل على الاستثمارات المالية والحقيقية والاستثمار في المحفظة الاستثمارية، وفي ظروف اليمن فإن المجالات الاستثمارية محدودة ليس بسبب انعدام الثروة أو فرص توظيف رأس المال؛ وإنما بسبب انعدام الهياكل المؤسسية (القانونية والتنظيمية والإدارية والمعلوماتية وغيرها).

- تمتلك اليمن مقومات استثمارية جيدة تتمثل في: تنوع الطبيعة والمناخ، وتوفر الثروات المختلفة النفطية والغازية والمعدنية والسمكية والزراعية، والميزة النسبية في موقعها الجغرافي، والخبرة التاريخية في مجال التجارة، والإمكانيات السياحية الواعدة، والعمالة الرخيصة، واحتياطي ضخم من رأس المال المهاجر، ورغم ذلك فمستوى الاستثمار منخفض ويعود سبب ذلك إلى انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وفي عدم استقرار أسس الملكية، وتخلف البناء المؤسسي للدولة.

التوصيات:

- يجب على الحكومة اليمنية ان تسعى بالتخفيف من نسبة الفقر في اليمن، لان ذلك يؤثر على اقتصاد اليمن، ويهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي إذا لم تتخذ الإجراءات الحكومية الضرورية للحد منها.

- توصي الدراسة ان تسهم الحكومة بمواجهة الفقر ينتج الفقر حتى يستطيعون الفقراء مواجهة متطلبات العيش اليومي، والتخفيف من حجمهم وتزايد مصادر الطبقة الوسطى التي تفقد مقدرتها على البقاء في هذا التصنيف الاجتماعي للاهتراء المستمر لدخلهم الحقيقي.

- يجب على الحكومة اليمنية ان لا تعتمد على بالحقنات المسكنة للفقر والتي تتخذ طابعاً مؤقتاً، بل يجب بأن يكون الحل التاريخي للفقر من خلال النمو الاقتصادي، وتوفير فرص التوظيف، وهذ لن يتم إلا من خلال الاستثمار بمفهومه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- توصي الدراسة الاهتمام بمجالات الاستثمار المختلفة والمتمثلة بالاستثمارات المالية والحقيقية والاستثمار في المحفظة الاستثمارية، وبغرض معالجة ظروف اليمن فيجب تفعيل الهياكل المؤسسية (القانونية والتنظيمية والإدارية والمعلوماتية وغيرها)

- طالما وان اليمن تمتلك اليمن مقومات استثمارية جيدة فيجب توفير الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، أسس الملكية، وتخلف البناء المؤسسي للدولة حتى يعود ذلك المناخ بإيجابية على الاستثمارات التي تسهم في الحد من ارتفاع الفقر في اليمن.

قائمة المراجع:

1- خوان سومانيا(2003) الخلاص من الفقر، سويسرا. مكتب العمل الدولي

2- رقية خياري(2014) السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية – الجزائر، جامعة محمد خضير

3- **العراقي بشار. 2013م.** السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، جامعة الموصل، العراق

4- معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة اقتصادية واستثمارية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2019م.

5- هويدا عدلي: الفقر والسياسات العامة في مصر. مصر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

6- وليد شتلة(2015) مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية، مصر، معهد التخطيط القومي.

المجلات العلمية

7- البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة التجارية والتنمية، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية2012 م.

8- الخاقاني، نوري عبد الرسول الكريطي، طالب حسين فارس. 2015م الفكر الاقتصادي حول الفقر بين النهج والمنهج، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد السابع

9- **الخطيب أشرف يونس عبد الكريم،** 2016 م العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995م – 2014م) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة

10- خولة فروح (2017) الفقر/ أسبابه وآثاره مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية العدد 36

11- خير الدين، هناء، الليث، هبة.2006، العلاقة بين الاقتصادي، وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر، ورقة عمل

12- السيد أند سد، مدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي، السياسات من أجل تحريك الإسراع في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص التوظيف، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي الثاني، حول الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، صنعاء،2005م.

13- صابر سلوي: 2009– السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 1 المجلد 25

14- الهواري بن الحسين 2017م الفقر والتعاون في توزيع الدخل في الجزائر. دراسة قياسية للفترة (1998م – 2013م) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، العراق

الابحاث العلمية

15- أمجد، عمر بوزيد، 2012، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان،

16- بن سنوسي، ليلى، جديد، مسعوده.2011، الضرائب واثارها على التنمية، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر

17- حاجي، فطيمة، 2014، إشكالية في الجزائر في ظل البرامج التنموية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005م – 2014م) رسالة دكتوراة جامعة محمد خيضر، بسكرة. الجزائر، ص 13 – ص 16.

18- سيد أحمد، بو حزام، 2018م النمو المحابي للفقراء في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970م – 2016م) رسالة دكتوراة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

التقارير

19- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، لعام2009م- مارس 2010 م صنعاء.

20- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الأمم المتحدة لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، القضاء على الفقر، العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية 2015م.

21- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2014م.

22- صندوق النقد الدولي (2001م) التنمية المالية والحد من الفقر، ورقة عمل صادرة من صندوق النقد الدولي ص 16.

23- منصور، موسى،2012م دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر

24- أميرة محمود عبد الله 2015م معالجة الفقر في الإسلام.

25-Benajellou – Khalid . 2017، النمذجة القياسية لعلاقة النمو الاقتصادي بمعدلات الفقر في الجزائر للفترة (1985م – 2015م).

26-Understanding Poverty and Its Various Types

27- WWW.thoughtco.com g- 4 2018 Retrieved 11-2-2019 Edited.

28- WWW. Kau.edu.sa

29-www.almaany.com تعريف الفقر ومعناه في معجم المعاني الجامع

32 .www. dos web.dos.gov.jo